Route Educational & Social Science Journal
Volume 6(5); April 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
19.02. 2019	14.04.2019	30.04.2019

Soft power and international crisis management
القوة الناعمة وإدارة الأزمات الدولية

الباحثة نادين مصطفى الكحيل
NADINE EL KAHIL

الملخص

تعتبر الدبلوماسية "القوة الناعمة" آلية من آليات تنفيذ السياسة الخارجية للدول، فهي جزء من العلاقات الدولية، وتعرف بأنها "فن التفاوض" تقوم على تعزيز وتقوية العلاقات وتأمين المصالح بين أطراف معينة. فالوظيفة الدبلوماسية تسعى للتوفيق بين مصالح أشخاص القانون الدولي العام بالطرق السلمية، وقد تم تحديدها وفق معاهدات واتفاقيات دولية (اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961، اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية 1963، اتفاقية فيينا للبعثات الخاصة 1969، اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية الخاصة بالمنظمات الدولية 1975).

وفي ظل الأزمات والصراعات التي يشهدها العالم بأسره، فقد بات اللجوء الى الحل السلمي عوضاً عن الحسم العسكري مطلباً دولياً، نظراً للميزانيات العسكرية الباهظة والخسائر في صفوف الجنود. وقد لعبت الدبلوماسية دوراً كبيراً لمنع استخدام الاسلحة النووية وتفادي الدمار الذي يمكن أن يلحق بالعالم، وذلك عبر استخدام أدواتها في فض المنازعات الدولية سواء كانت القانونية أو السياسية.

حيث شكلت المفاوضات صميم العمل الدبلوماسي، وكما قال هنري كسينجر "الدبلوماسية هي فن تقييد القوة"، فأصبحت الدبلوماسية هي المحرك الأساسي في العلاقات بين الدول، ووسيلة وأداة لإدارة الازمات الدولية.

فما هي الوسائل التي تستخدمها الدبلوماسية لتسوية ادارة الازمات الدولية؟

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية، الازمة، الادارة، الوسائل السلمية.

Abstract

Diplomacy is a "soft power" mechanism of foreign policy implementation. It is part of international relations and is defined as the "art of negotiation" that promotes and strengthens relations and interests between certain parties. The Diplomatic Service seeks to reconcile the interests of persons of public international law by peaceful means and has been determined in accordance with international treaties and conventions (Vienna Convention on Diplomatic Relations 1961, Vienna Convention on Consular Relations 1963, Vienna Convention on Special Missions 1969, Vienna Convention on Diplomatic Relations of International Organizations, 1975).

In the midst of crises and conflicts throughout the world, the resort to a peaceful solution rather than a military solution is an international demand, given the high military budgets and losses among the soldiers. Diplomacy has played a major role in preventing the use of nuclear weapons and avoiding the destruction that could be inflicted on the world by using its tools to resolve international disputes, whether legal or political.

Negotiations were the core of diplomacy. As Henry Kissinger said, "Diplomacy is the art of restricting power," diplomacy has become the main driver of interstate relations and a tool for managing international crises.

What are the means used by diplomacy to resolve international crisis management?

Keywords: diplomacy, crisis, administration, peaceful means.

المبحث الأول: مابين الدبلوماسية والازمة الدولية.

رعت الامم المتحدة مؤتمر فيينا الذي انتهت اعماله في 1961/4/18 بالتوقيع على اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. واشارت في ديباجة الاتفاقية الى اعتراف شعوب جميع الدول منذ القدم بمركز المبعوثين الدبلوماسيين، وذكرت بمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه حول المساواة المطلقة بين الدول، وصيانة السلم والامن الدوليين وتعزيز العلاقات الودية بين الامم.[1]

وقد تم تداول مصطلح الأزمة الدولية في السياسية الدولية خلال القرن التاسع عشر لتحديد الفترة الانتقالية مابين السلم والحرب سواء أدت الأزمة إلى نشوب صراع مسلح أو تمت تسويتها بالطرق السلمية. وتعتبر الأزمة الدولية مرحلة تمهيدية للحرب وهي مرحلة التي يسعى فيها أطراف الأزمة إلى إبعاد احتمالية نشوء أو اندلاع الحرب، فالأزمة هي فترة حرجة ومرحلة خطيرة بين فترتي السلم والحرب. وتشكل في الوقت نفسه نقطة تحول في مسار العلاقات الدولية الطبيعية.

المطلب الاول: الدبلوماسية

تعتبر الدبلوماسية "القوة الناعمة" أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للتأثير على الدول.

ويتمتع الممثل الدبلوماسي بحصانات وامتيازات متنوعة في الدولة المضيفة حيث يمارس عمله، وكانت هذه الحصانات في الماضي تستند الى قواعد المجاملة الدولية فأصبحت اليوم تستند الى القانون الدولي العام، وتعتبر اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية الوثيقة الدولية الاولى والاهم التي قننت الاعراف الدولية الخاصة بالحصانات الدبلوماسية.[2]

(1): محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط6، 2007، ص 700.

(2): محمد المجذوب، المرجع السابق، ص 739.

أولاً– تعريف الدبلوماسية:

كلمة "الدبلوماسية" من أصل يوناني، مشتقة من (دبلوما)، وكان يقصد بها ، في اللغة الاغريقية القديمة الوثيقة الرسمية التي تطوى على نفسها وتصدر عن رؤساء المدن وتخول حاملها التمتع بامتيازات خاصة. اما في اللغة الاغريقية الحديثة فأصبح يقصد بها خطاب الاعتماد. واختلف الباحثون في تحديد معنى الدبلوماسية فمنهم من قال بأنها فن العلاقات الدولية، او السياسة الخارجية للدولة. ومنهم من قال بأنها علم المفاوضات او فن التوفيق بين مصالح الشعوب.

وجميع التعريفات تتضمن الركنين الاساسيين للوظيفة الدبلوماسية : الصفة الدولية والطابع السلمي.

الصفة الدولية تعني ان الوظيفة الدبلوماسية امر ضروري لإقامة علاقات بين اشخاص القانون الدولي العام، ويترتب على ذلك اعتبار القواعد التي تحكم الوظيفة الدبلوماسية جزءاً من ذلك القانون.

الطابع السلمي: يعني ان الوظيفة الديبلوماسية تسعى للتوفيق بين مصالح اشخاص القانون الدولي العام بالطرق السلمية.

واستناداً لذلك يمكن تعريفها بأنها الطريقة التي يسلكها اشخاص القانون الدولي العام لتسهيل قيام علاقات ودية وسلمية بينهم.[1]

أما الدبلوماسية بمعناها العام الحديث، والذي يتماشى مع مفهوم القانون الدولي هي مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة، وللتوثيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية.[2]

(1): محمد المجذوب، المرجع السابق، بيروت، ص 687 و688.

(2): سعيد أبو عباه، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها انواعها قوانينها، جريدة دنيا الوطن، نشر في 2011/10/14.

ثانياً– أنواعها:

إن ما زاد من أهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية تنوع أنماطها وتعدد صورها وأشكالها، فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية، وإنما توسعت وأخذت صور وأشكال وأنماط مختلفة.

- الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية
- دبلوماسية المنظمات الدولية
- دبلوماسية المؤتمرات الدولية
- البعثات الدبلوماسية الخاصة
- دبلوماسية القمة أو الدبلوماسية المباشرة
- دبلوماسية المناسبات أو الدبلوماسية الخاصة بأمر معين
- دبلوماسية الأزمات
- دبلوماسية المحالفات
- الدبلوماسية الاقتصادية
- الدبلوماسية الشعبية أو دبلوماسية الإعلام
- الدبلوماسية الثقافية
- الدبلوماسية الوقائية
- الدبلوماسية الرقمية

ما يهمنا في هذا البحث اظهار دبلوماسية الازمات والدبلوماسية الوقائية .

دبلوماسية الازمات:

ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة، وتمثل العمل الدبلوماسي الدؤوب الذي تقوم به الدول الكبرى تجاه أزمة دولية من حيث الإدارة والمعالجة وهي تتحدد بحسب طبيعة العلاقة بين هذه القوى سواء من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أو من حيث [1]

(1): سعيد أبو عباه، مرجع سابق، نشر في 2011/10/14.

السمات التي تتميز بها . وإدارة الأزمات الدولية أصبحت إدارة هامة في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة. ذلك أن المجتمع الدولي المعاصر معرض باستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة للاختلافات العقائدية، والسياسية، والاقتصادية بين الدول ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد للأزمات.

لذا جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول. وجرت العادة أن يمنح المبعوث الدبلوماسي الذي سيتولى حل الأزمات الدولية صلاحيات واسعة تمكنه من التحرك الدبلوماسي السريع، وأن يراعى في اختياره خبرته في حل المشاكل الدولية وقدرته على فهم أبعاد المشكلة أو الأزمة المعينة. وقد ساهم في بروز دبلوماسية الأزمات عدم قدرة الأمم المتحدة على مواجهة العديد من الأزمات ، فالتجارب الماضية منذ إنشاء المنظمة الدولية تبرهن إنها كادت تفقد فاعليتها كوسيط نزيه في حل الأزمات الدولية و الدليل على ذلك قضايا فلسطين والعراق و أفغانستان.

الدبلوماسية الوقائية

تعني الدبلوماسية الوقائية مجموعة من التدابير التي تتخذها الدبلوماسية لتوقي ظهور توتر خطير أو نزاع منذر بالحرب أو تلافي دخول دولتين في حرب وتوقي استخدام دولة نووية سلاحها باعتماد خيار التفاوض وكل ما من شأنه إنهاء النزاعات وتكريس الاستقرار. وتعرف ايضا بأنها تلك النشاطات التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة لمنع تفجر بعض الصراعات أو السعي لاحتوائها وتسويتها حال تطورها إلى نزاع مسلح، أو دفعها بعيدا عن دائرة التوتر والخطر وذلك بإبقائها ضمن إطارها المحدد والعمل على الحيلولة دون وقوعها في دوامة صراع القوى الكبرى، بتوفير حلول تحول دون تصاعد تلك الصراعات أو تدويلها. وقد ارتبط ظهور هذه الدبلوماسية بالأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (1953-1961) داغ همرشلد حيث قاد التحرك الدبلوماسي لهذه المنظمة الدولية عام 1956 في أزمة السويس، مما أدى إلى تدخلها بوضع بعض التدابير العسكرية الجماعية المحدودة لفض الاشتباك بين الأطراف المتحاربة ووضع ترتيبات وقف إطلاق النار تمهيدا لتسوية الأزمة بصورة نهائية.[1]

(1): سعيد أبو عباه، مرجع سابق، نشر في 2011/10/14.

ويرى هرشلد انه لكي تستطيع الأمم المتحدة أن تنجز هذه المهمة الأساسية في صون السلام الدولي، فانه يجب عليها من خلال أجهزتها المختصة أن تبلور نمطا من السياسات التي تكون قابلة للتطبيق الفعال في مثل تلك الأحوال، وبشرط أن تكون هذه السياسات متوازية، والا تخدم مصالح طرف دولي على حساب طرف آخر، وان يكون واضحا للجميع هدفها الأول والأخير، هو منع تدويل الصراعات المحدودة والتصميم على ربطها بصراعات أخرى اكبر واعقد منها.

ويمضي هرشلد في تحليله الى القول: بان الاهمية الخاصة للدبلوماسية الوقائية او المانعة، تتمثل في المواقف التي ينفجر فيها الصراع كنتيجة لوجود نوع من فراغ القوى في المناطق غير المنحازة التي تقع بين الكتل الدولية الكبرى. فبواسطة الامم المتحدة، يمكن تفويت الفرصة على القوى الكبرى في ان تحاول اثارة النزعات بوسائلها الخاصة، التي لابد وان تقود الى سلسة من ردود الفعل المضادة في النهاية للسلام والاستقرار الدوليين. ويمكن ان يتم ذلك من جانب المنظمة العالمية على اساس مؤقت، أي حتى يتسنى ملئ ذلك الفراغ بالوسائل الطبيعية، ومن خلال الاتفاقات او المبادرات التي تاتي من اتجاه الدول المعنية نفسها. وقد استطاعت هذه الدبلوماسية بحسب اعتقاد هرشلد، ان تثبت وجودها بتحقيق اهدافها في بعض الازمات الدولية كما حدث في السويس ولبنان ولاوس والكونغو وقبرص، حيث تحركت هيئة الامم المتحدة في قوتها نتيجة للتفاوت القائم بين هذه الازمات، حتى ان تدخلها في بعض النزاعات ادى الى مزيد من التوتر بين الكتلتين وقد نشب الخلاف بين القوى الكبرى من جهة وبين الامم المتحدة في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة عام1960 من جهة اخرى حول شرعية الترويكا(الامانة العامة الثلاثية) الذي تقدم به الرئيس السوفيتي الاسبق نكيتا خروتشوف في اواخر ذلك العام.

ويعتقد الدكتور اسماعيل صبري مقلد: "ان الدبلوماسية الوقائية وان كانت بالفعل قد اكدت نفسها في ممارسات المنظمة العالمية في قطاع حفظ السلام منذ منتصف الخمسينيات، بعد فترة من العجز النسبي بسبب مناورات الدول الكبرى وسوء استغلالها لسلطة الفيتو في مجلس الامن، الا ان نجاح الامم المتحدة في هذا الميدان يعتبر نجاحا جزئياً. فالدبلوماسية الوقائية هي بمثابة تطبيق عملي محدود لنظام الامن الجماعي بمفهومه الشامل، فالدبلوماسية الوقائية في حقيقة الامر ليست سوى تنفيذ تدابير دولية، تتفاوت في مدى شمولها بحسب الظروف، وذلك فقط في النزاعات المحدودة التي يكون اطرافها غير منحازين للقوى الكبرى او للتكتلات الدولية التي تدور في فلكها."[1]

(1): المرجع نفسه.

المطلب الثاني: الازمة الدولية.

إن الأزمة الدولية باعتبارها ظاهرة في السياسية الدولية تحدث بشكل متكرر وتحمل في ثناياها تهديدا للقيم والمصالح العليا للدول المتفاعلة والداخلة في علاقات متشابكة في المجتمع الدولي.

لذا لابد من فهم ماهية الازمة، وانواعها واسباب حدوثها.

أولاً– مفهوم الازمة:

كان أول نشوء لمفهوم الأزمة كان في نطاق العلوم الطبية ويعود استعمال مصطلح الازمة الى الطب الاغريقي القديم، وكان يقصد بها نقطة تحول في الامراض الخطيرة والقاتلة والتي تؤدي عادة الى الموت المحقق او الى الشفاء التام للمريض، فالازمة هي عبارة عن حالة مرضية تعرف شكلاً من التدهور الذي يفترض تدخلاً سريعاً لدرء وإيقاف تداعياتها الخطيرة.[1]

ثم انتقل بعد ذلك إلى العلوم الانسانية وخاصة علم السياسة وعلم النفس ثم الاقتصاد وخاصة بعد تفجر الأزمات الاقتصادية في العالم منذ أواخر الستينيات .

كما ورد استخدام هذا المصطلح باللغة الصينية في شكل كلمتين "WET-JI" اولاهما تعبر عن الخطر والثانية عن الفرصة التي يمكن استثمارها لدرء هذا الخطر عبر تحديد الازمة وما تنطوي عليه من مخاطر الى فرص وامكانيات لإطلاق القدرات الابداعية لاستثمار هذه الازمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول البناءة.[2]

كما تعرف أيضاً بكونها: "مرحلة الذروة في توتر العلاقات في بيئة استراتيجية وطنية او اقليمية او دولية، بحيث يصبح اطراف تلك العلاقات قاب قوسين أو أدنى من الحرب".[3]

---

(1):ادريس لكريني، إدارة الازمات في عالم متغير، المركز العلمي للدراسات السياسية، المغرب، ط2، 2014، ص19.

(2): محمد صدام جبر، المعلومات واهميتها في إدارة الازمات، المجلة العربية للمعلومات، تونس، المجلد 19، العدد1، 1998، ص66.

(3): عثمان عثمان، مواجهة الازمات، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1995، ص14.

وعلى العموم تطلق الازمة الدولية على تلك الازمة التي تنشأ بين طرفين أو عدة أطراف دولية أو داخل دولة معينة شريطة ان تكون لها نتائج وتداعيات دولية، وهي بذلك مختلفة عن الحرب التي غالباً ما تندلع بفعل وجود أزمة لم تدبر بشكل جيد.[1]

ويعرف قاموس رندام الأزمة بأنها ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول تحدد في ضوئها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير .

معجم ويبستر فيعرف الأزمة بأنها نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ . وهي لحظة حاسمة ، أو وقت عصيب، أي وضع وصل إلى مرحلة حرجة.

أما عن أصل كلمة الأزمة فتشير بعض الدراسات إلى أن مصطلح الأزمة يعود إلى جذور يونانية تشتق فيها كلمة الأزمة (crisis) من الكلمة الإغريقية (krino) التي تعني وسائل إدارة أو موضوع يتعلق بالقرار الحاسم أو المهم, إلا أن هذه الكلمة تستخدم بشكل عام للإشارة إلى الحالة المتسمة بالخطر والترقب والقلق.[2]

مصطلح الأزمة في اللغة الصينية جامعا بين معنيين تشمل عليها كلمة (wetji) المركبة من كلمة (wet) وتعبر عن الخطر ، و (ji) وتشير إلى الفرصة التي يمكن استثمارها لدرء الخطر، ومن الواضح أن الاختلاف حول تحديد معنى مصطلح الأزمة نابع من اختلاف المستويات التي تحدث فيها الأزمة، حيث يستخدم مصطلح الأزمة بشكل واسع في مسائل عديدة فنقول أزمة اقتصادية، أزمة نقدية، أزمة نفسية، أزمة غذائية...

(1): Jean Louis Dufour, Les Crises Internationales de Pekin 1900 au Kosovo 1999,Editions Complexe,Belgique,2001,p23.

(2):. سامي الصمادي، إدارة الأزمات، معهد الإدارة العامة ، عمان، 1997، ص1.

ثانياً– انواعها واسبابها:

إن الأزمة الدولية حالة من الحالات المتكررة في العلاقات الدولية وهي تنطوي على قدر من الخطورة البالغة التي تهدد باحتمال نشوب حرب في أية لحظة، وتتباين الازمات من حيث مظاهرها وخلفياتها وحجمها ونطاقها.

1- من حيث نوع ومضمون الازمة: هناك ازمات مرتبطة باضطراب وتدهور العلاقات والاوضاع الاجتماعية بفعل عدة اسباب (الفقر، البطالة...) وازمات سياسية (ثورة، انقلاب...) واسباب اقتصادية (ارتفاع مفاجيء في الاسعار...) وازمات أخرى

2- من حيث النطاق الجغرافي: توجد ازمات محلية تقع داخل نطاق جغرافي محدود أو ضيق، وازمات قومية تؤثر على المجتمع بأسره (كالتلوث...) أو أزمات دولية (الانحباس الحراري...)

3- من حيث حجم الازمة: قد تكون صغيرة او محدودة تقع داخل احدى منظمات او مؤسسات المجتمع، وأزمة متوسطة وأخرى كبيرة.

4- من حيث المدى الزمني لظهور وتأثير الازمة: قد تكون ازمة انفجارية سريعة تطبعها الفجائية والسرعة في ظهورها كما في اختفائها وازمة بطيئة وطويلة، تتطور بتدرج، ولا تختفي سريعاً، بل قد تهدد المجتمع لعدة أيام.[1]

إن الأزمة الدولية ظاهرة تحدث بشكل متكرر في العلاقات الدولية نتيجة للتفاعل بين وحدات النظام الدولي وبسبب تباين واختلاف وأحيانا تناقض المصالح بين الدول بشكل يؤدي إلى حدوث توتر في هذه العلاقات قد يتصاعد إلى حالة تهدد باندلاع مواجهة عسكرية بين الأطراف المتفاعلة ، ومن الطبيعي أن تكون لكل أزمة أسباب خاصة لنشوئها، أن أسباب الأزمة مرتبط بنوع الأزمة نفسها، فإذا كانت الأزمة سياسية مثلا فهذا يعني أن أسباب الأزمة ترتكز على أسس سياسية.

(1): محمد شومان، الازمات وانواعها، جريدة الجزيرة، الكويت، عدد 10325، تاريخ 4 يناير 2001.

حيث تعمل متغيرات معينة على بلورة الأزمة الدولية، وان العناصر المسببة لها تكون هي ذاتها المؤثرة على مساراتها ومراحل تطورها وبأي اتجاه من الاتجاهات سواء نحو التهدئة والانفراج أو اتجاه التصعيد والانفجار، وان أسباب الازمة قد تكون كامنة في البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية للدولة وأحيانا في البيئتين معا، ومن الطبيعي أن تختلف أسباب الأزمات في شدتها وتأثيرها من أزمة إلى أخرى، فالأزمات الدولية تحدث لأسباب سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو أجتماعية...

إن أسباب الأزمات الدولية متعددة وهي تتباين من أزمة إلى أخرى، وعليه يمكن الإشارة بشكل عام إلى أهم هذه الأسباب وهي:

- **النزاع والخلاف حول الحدود**
- **التمسك بالأهداف والمصالح الاقتصادية**
- **التدخل في الشؤون الداخلية**
- **التناقض والصراع الأيديولوجي**
- **إستراتيجي افتعال الأزمات**
- **أسباب إنسانية وعوامل نفسية**

وعموما إن الأزمة تنتهي بانتهاء مسبباتها واختفاء عوامل إثارتها، فالأزمة التي تنشأ نتيجة لوجود صراع كامن أو مسبق بين دولتين أو أكثر ، تزول بزوال هذا الصراع، وغالبا ما تنتهي هذه الصراعات عندما يشعر احد أطراف الأزمة أو الصراع أو كليهما بمخاطر التصعيد في مسارات الصراع عندما يكون التصعيد الذي يقوم به احد الأطراف في الأزمة، لا يصل إلى مستوى من التهديد والاستفزاز فلا يجد الطرف الآخر مبررا لتصعيد الأزمة طالما أن ذلك التهديد لا يضر بمصالحه[1] ، وتنتهي الأزمة الدولية عادة بإحدى الطريقتين التاليتين:

أ. **انتهاء الأزمة بالطرق السلمية**: ويتم التوصل إلى حلول سلمية بين أطراف الأزمة عن طريق التفاوض والمساومة، إذا تحل الأزمة، إما عن طريق الاستسلام (التنازل، الانسحاب، التفادي)، أو التسوية والتساوم مثل(التفاوض، التحكيم، الوساطة..الخ)

(1): إسماعيل صبري مقلد, العلاقات السياسية الدولية ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1979، ص 138.

ويمكن أن يكون الخوف من الآثار المدمرة للحرب احد الأسباب التي تدفع باتجاه التسوية السلمية للأزمة.[1]

ب. **انتهاء الأزمة باللجوء إلى الحرب**: قد تنتهي الأزمة الدولية باللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، حيث تندلع الحرب بين أطرافها بعد فشل محاولات حلها سلميا، نتيجة لتصلب الأطراف في مواقفهم وعدم إبدائهم أية مرونة في تعاملهم مع تداعيات الأزمة، وقد تندلع الحرب نتيجة لقناعة احد الأطراف الأزمة بان ما سيحصل عليه باستخدام القوة العسكرية يفوق من حيث القيمة المادية والمعنوية ما يخسره جراء عدم استخدامها، فضلا عن عوامل أخرى تؤدي إلى نشوب الحرب، مثل سوء الإدراك والتقييم الخاطئ لقدرات الخصم[2]. إذن يمكن القول إن وجود أسباب الاختلاف والتباين بين وحدات النظام الدولي يمكن أن يؤدي إلى ظهور الأزمات الدولية طالما أن الأهداف والمصالح متباينة، ومن الطبيعي أن تكون لكل أزمة أسباب خاصة لنشوئها واندلاعها، لكن هذا لا ينفي وجود أسباب عامة لكثير من الأزمات الدولية، وعند بروز الأزمة فأنها لا تخضع لنظام ثابت في مسار تطورها وانما تمر بمراحل عدة تطول كل مرحلة أو تقصر اعتمادا على طبيعة الظروف المرافقة لتطور للازمة.

الاسباب التي تقف وراء نشوب الازمات متعددة:

1- وجود خلافات متراكمة لم يتم حلها رغم مرور وقت طويل على بروزها.
2- وجود حالة من تعارض المصالح والاهداف.
3- تنامي الاشاعات بين الدول واستفزاز بعضها البعض.
4- بروز ازمات مخطط لها ومدبرة بهدف تحقيق اهداف استراتيجية معينة.[3]

تنطوي ادارة الازمات في السياسة الدولية على المحاولات الرامية الى موازنة المجابهات او المنازعات بقصد الحفاظ على المصالح المشتركة دون اللجوء للحرب [4]، وفي نفس الاتجاه يصب تعريف آخر يحددها في "كيفية التعامل والتغلب على الازمة بالادوات العلمية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة منها مستقبلاً" [5]

(1): احمد مختار الجمال، المفاوضات وإدارة الأزمات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد(107، 1992)، ص239

(2): Michael Nicholson ; Analysis English University press . limited first published great Britain,1970, p103

(3): محمد الشافعي، إدارة الازمات، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، مصر، ط1، يناير1999، ص21.

(4): محمد صدام جبر، المعلومات واهميتها في إدارة الازمات، المجلة العربية للمعلومات، تونس، المجلد 19، العدد1، 1988، ص 68.

(5): محمد الشافعي، ادارة الازمات، مرجع سابق، ص15.

المبحث الثاني: ادارة الازمات ودور الدبلوماسية

لقد ظهرت في الآونة الأخيرة، وخصوصا ما بعد فترة الحرب الباردة ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية، وهي تراجع الفعل الدبلوماسي، وتقدم القوة العسكرية كأداة لحسم الكثير من النزاعات، أو الأزمات، من جانب الولايات المتحدة التي دفعت بالأداة الدبلوماسية إلى الخلف، ليرتفع ذراع القوة العسكرية سواء كان في بنما، أو في الحرب التي شنت ضد أفغانستان، و العراق ، وحرب كوسوفو، وحرب سوريا.

ولابد من إظهار كيفية عمل الدبلوماسية في إدارة النزاعات الدولية تبعا للمتغيرات الدولية ؟

فالدبلوماسية الوقائية تعمل على منع نشوء نزاعات بين الأطراف،أو منع تصاعد حدة النزاع وتحوله إلى صراع،أو وقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها ،وهنا يتم استخدام الأدوات الدبلوماسية لتقصي الحقائق وبناء الثقة

المطلب الأول: أسباب التحول في السياسات الخارجية الدولية من الحروب إلى الحلول السلمية.

تمثل نهاية الحرب الباردة تحولا استراتيجيا لا مثيل له منذ بروز الثنائية القطبية بعد الحرب العالمية الثانية،فلقد أسهمت متغيرات النظام الدولي الجديد في تغذية ظواهر العنف والانتماءات والتفكك الداخلي .فاستوجبت طبيعة الأخطار الأمنية الجديدة مراجعة وسائل وأساليب عمل الدبلوماسية وهذا من أجل التخفيف من حدة النزاع وإدارته نحو ما يحقق السلم والأمن الدوليين.

كما اثبتت ظاهرة النزاعات الداخلية بعد الحرب الباردة أن الأمن غير قابل للتجزئة،بحيث تؤثر الأحداث داخل أية دولة على الدول الأخرى،وهو ما أثار مسألة التدخل الإنساني لمواجهة الكثير من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.وأدى إلى ظهور تكاتف بين عمل الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية في إطار الدبلوماسية المتعددة المسارات.

. إن القرارات المتعلقة بالأزمات يتم اتخاذها بواسطة مجموعة تشكل خصيصا لمواجهة أزمة معين.

2. كلما كانت الأزمة اكبر كلما زادت الحاجة للتقارب بين صانعي القرار، وزادت استشارة القادة لمرؤوسيهم.

3. كلما طالت فترة الأزمة كلما زادت كمية المعلومات المتوفرة عنها.

4. كلما زادت تكاليف التعامل مع الأزمة كلما زاد التراجع عن القيم المرتبطة بها.

5. كلما كانت الأزمة اكبر كلما زادت الاتصالات المباشرة مع زعماء الدول الصديقة.

ويمكن القول إن كمية وطبيعة المعلومات الهائلة التي تتطلبها عملية اتخاذ القرار أدت إلى استخدام أساليب كمية وعمالاتية توفر الدقة والموضوعية لهذه المعلومات, كما أن هذه المنهجية تحد من تأثيرات العوامل الشخصية والمصلحية، إضافة إلى تعدد الخيارات والبدائل والذي يوفر احتمالية عالية ليكون القرار المتخذ فعالا ومؤثرا وذو نتائج جيدة[1].

إن إدارة الأزمة تشتمل على سعي صناع القرار لدى كل من أطرافها إلى ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفق مقتضيات الموقف أو سعيهم إلى تسوية الأزمة عن طريق التعايش والتوافق دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسائر عالية.[2] ويمكن التمييز بين ادارة الازمات والادارة بالازمات، فالاولى هي ادارة الازمة ذاتها والتحكم في مسارها واتجاهها، بإعتبارها عملية تهدف الى تطويق المشكل، فيما تقوم الثانية على اساس احداث ازمات طارئة او وهمية تقوم على الخداع والمؤامرات، وتستخدم عادة من قبل بعض الدول والمنظمات والشركات وحتى الافراد لابتزاز الخصوم وللتأثير ايضاً في الرأي العام المحلي او الدولي لتحويل انظاره عن الازمة الحقيقية، وهو ما تستعمله الولايات المتحدة واسرائيل وبعض الانظمة الشمولية على نطاق واسع[3].

ان ادارة أية ازمة دولية بشكل فعال يتطلب امكانيات بشرية ومادية وعسكرية وسياسية وتقنية... مهمة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو:

"هل يمكن توظيف القوة الى جانب الدبلوماسية في ادارة الازمات الدولية؟ أم ان من شأن ذلك تعميق الازمة والاسراع بإشعال الحرب غير المرغوب فيها؟

من الحقائق الثابتة في علم العلاقات الدولية ان القوة اداة للدبلوماسية ايضاً، وبذلك فإن جزءاً من ادارة اية ازمة هو بلورة وسائل وسياسات وضغوط اخرى امنية تجعل الذي يفكر في الاعتداء يتردد".[4]

ان ميثاق الامم المتحدة حرم اللجوء الى القوة او التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وخول مجلس الامن التدخل عسكرياً في اطار الامن الجماعي وذلك في حال تطور الازمات والمنازعات الدولية بشكل يهدد السلم والامن الدوليين، خصوصاً بعد استنفاذ محاولات ادارة الازمة سلمياً، او عبر الضغوطات غير العسكرية (المادة42) وسمح للدول ممارسة حقها في الدفاع الشرعي الفردي او الجماعي عن النفس (المادة 51).

(1): طاهر محمود، الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 1997، ص252.

(2): مصطفى علوي ، إدارة الأزمة الدولية، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي العدد 7 و6، بيروت ، 1983.

(3): ادريس لكريني، مرجع سابق، ص 37 و38.

(4): شفيق الغبرا، النزاعات وحلها، اطلالة على الادبيات والمفاهيم، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، عدد171، مايو 1993، ص 91.

المطلب الثاني: آليات ووسائل الدبلوماسية في إدارة الازمات الدولية.

فلقد نشأت بعد طوي الحرب الباردة صفحاتها، أساليب جديدة لمعالجة القضايا الدولية بحسب روية تلك القوى المهيمنة على الوضع الدولي، حيث:

-انتشار أسلحة الدمار الشامل.

-تطبيق اتفاقية التجارة وإزاحة الحواجز الجمركية في إطار العولمة.

-انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي.

-تجارة المخدرات وتفشي تجارة الجنس وغسل الأموال.

-النزاعات العرقية والدينية.

-قضايا البيئة والانفجار السكاني والاحتباس الحراري والتلوث.

-المحافظة على استمرار اقتصاد السوق.

-الديمقراطية وحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات.

وهذه القضايا إضافة إلى تلك التي تصدرت قائمة الأجندة الدولية، لا يمكن حلها أو إرساء الأسس الواقعية للتعاون الدولي، إلا من خلال تكاتف جهود كل الدول صغيرها وكبيرها، وخصوصا مثل قضايا الهجرة غير الشرعية، والبيئة، والأمراض الأخرى العابرة للحدود مثل جنون البقر، أو الإيدز، والحمى القلاعية. ومن هنا تبرز الدبلوماسية من بين الركائز الأساسية بين أدوات العمل الجماعي الأخرى.

أن إدارة الأزمة لها أدوات وأساليب تسهم في نجاحها أو فشلها، فان هناك ثلاثة أساليب لإدارة الأزمة وهي:[1]

1. الأسلوب السلمي والذي تستخدم فيه الأدوات الدبلوماسية مثل الوساطة والمساعي الحميدة والتحكم والمفاوضات والتوفيق.
2. أسلوب الردع في إدارة الأزمة، وهو يجمع بين الوسائل السلمية ووسائل القوة.
3. الأسلوب العنيف أو استخدام القوة في إدارة الأزمة.

إن التفاوض هو احد الوسائل السليمة لحل الأزمات،حيث يسعى أطراف الأزمة إلى حل الخلافات التي طرأت على علاقتهم المتبادلة عن طريق الحجة والإقناع بغية التوصل إلى حل مقبول لكل الأطراف، ويعكس رغبة أطراف الأزمة بالتوصل إلى اتفاق من خلال تبادل وجهات النظر.

(1): مالك خضير المحياوي، الولايات المتحدة والأزمات الدولية في المنطقة العربية, رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بغداد، 1993، ص16 ، ص 49.

أيضاً هناك بعض الباحثين قسم الوسائل الدولية لادارة الازمات كالتالي:

1- الوسائل السياسية: الوساطة، المفاوضات، المساعي الحميدة، التوفيق، التحقيق، وعرض النزاع على المنظمات الدولية او الاقليمية.

2- الوسائل القانونية: تحكيم وقضاء دوليين.

3- الوسائل القهرية: تتضمن طرق اكرهية (ضغوط اقتصادية، سياسية مختلفة وأعمال عسكرية)

يملك مجلس الامن بموجب (الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة) صلاحية استخدام هذه الوسائل القهرية في مواجهة الدول المعتدية او المهددة للسلم والامن الدوليين او المخلة بهما .[1]

فالدبلوماسية تسعى لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، حيث يرى كثير من الباحثون أن العرب كانوا في طليعة الامم التي حرمت الحرب في العلاقات الدولية وحبذت اللجوء الى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية. فقد ورد في القرآن الكريم: " **وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ۚ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۖ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾**"

يعتبر مبدأ التسوية السلمية بفض المنازعات الدولية من المبادىء الاساسية في القانون الدولي العام، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ تحريم استعمال القوة في العلاقات الدولية[3].

(1): ادريس لكريني، مرجع سابق، ص 15 و16.

(2): القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية 9.

(3): محمد المجذوب، مرجع سابق، ص 789.

أولاً: الوسائل الدبلوماسية

تتميز بنظامها الارادي أي باعتمادها على رضا الاطراف وقبولهم باستخدام اي منها لتسوية النزاع واهم هذه الوسائل :

المفاوضات: ويقوم بها اطراف النزاع مباشرة وبمفردهم

المساعي الحميدة والوساطة: وهي تتم بتدخل طرف ثالث

تطبق عندما تفشل المفاوضات، او عندما ينشب نزاع دولي ويسفر عن سحب السفراء او قطع العلاقات الدبلومسية وعجز اطرافه عن حسمه او حله. فيتحرك طرف ثالث من تلقاء نفسه او بطلب من الطرفين المتنازعين او من احدهما، للحث على تسوية النزاع بالمفاوضات، او على استئناف المفاوضات التي توقفت.

والفرق بين المساعي الحميدة والوساطة هو ان الاولى ترمي الى تسهيل اجراء المفاوضات، او اقناع الاطراف باستئنافها دون الاشتراك فيها او تقديم حل للنزاع في حين ان الوساطة تهدف الى المشاركة في المفاوضات واقتراح قاعدة او حل للنزاع.[1]

التحقيق والتوفيق: وهما عمل الاجهزة الفنية المتخصصة

حيث تكون مهمة لجان التحقيق استقصاء الحقائق عن طريقة الاستماع الى اطراف النزاع، وفحص اقوال الشهود، ومناقشة الخبراء، واستعراض الوثائق والمستندات وزيارة المواقع، وكل ذلك بقصد جمع المعلومات التي تساعد على تحديد الانتهاكات التي حدثت وأدت الى اندلا ع النزاع.

اما لجان التوفيق يعينها اطراف النزاع او احدى المنظمات الدولية لدراسة اسباب النزاع ورفع تقرير يقترح تسوية معينة للنزاع.

والفرق الجوهري بين طريقة التحقيق والتوفيق تقتصر على مجرد القيام بالتدقيق في الوقائع لمعرفة اسباب النزاع دون التقدم باقتراح حل معين، في حين ان التوفيق يتضمن بالاضافة الى دراسة جوانب النزاع، صلاحية اقتراح الحل الملائم.[2]

(1): محمد المجذوب، مرجع سابق، ص 796 و797.

(2): المرجع نفسه، ص 801 – 804.

ثانياً: الوسائل السياسية:

يقصد بها الاساليب التي تتبعها المنظمات الدولية لتسوية المنازعات الدولية وهي تبين دور الأمم المتحدة، دور المنظمات الاقليمية.

يفرض ميثاق الامم المتحدة على الدول الاعضاء واجب التسوية السلمية لمنازعاتها، ويخصص الميثاق فصلاً خاصاً وهو الفصل السادس لمعالجة موضوع التسوية السلمية للمنازعات ويعهد بمهمة التسوية الى الجمعية العامة او مجلس الامن او المنظمات الاقليمية.

مجلس الامن: يمكنه التدخل في اي وقت يراه مناسباً لتقديم توصياته بشأن النزاع، واذا فشلت توصياته في تسوية النزاع سلمياً يعمد الى التدخل المباشر اذا ما اعتبر الامر مهدد للسلم، وفق لظروف الوضع وحجم الاخطار يمكنه اخذ التدابير اللازمة:

تدابير مؤقتة: كطلب وقف اطلاق النار، او التوصية بعقد اتفاقية هدنة..

تدابير غير عسكرية: كوقف العلاقات الاقتصادية والمواصلات.... وقطع العلاقات الدبلوماسية

تدابير عسكرية: كاستخدام القوة العسكرية التي تشكلها الامم المتحدة لإنزال العقوبة بالدولة التي اخلت بالسلام[1].

دور المنظمات الاقليمية: تنص المادة 33 من الميثاق على دورها، والواقع ان طبيعة النزاع تؤثر في عملية الاختيار بين اللجوء الى مجلس الامن واللجوء الى المنظمات الاقليمية.

فإذا كان النزاع بطبيعته اقليمياً مثل النزاع على الحدود بين دولتين او نزاع ثنائياً بين دولتين متجاورتين جغرافياً فالتسوية النزاع تكون على مستوى التنظيم الاقليمي، وهناك بعض الاستثناءات بعرض النزاع مباشرة على الامم المتحدة.

كما اذا بدأ النزاع اقليمياً وتطور بعد ذلك ليصطبغ بصبغة جماعية عالمية ويشكل تهديداً للسلام العالمي، فإن تسويته تصبح عادة من اختصاص المنظمة العالمية، مهما تكن جهود المنظمة الاقليمية في هذا الصدد. [2]

(1): محمد المجذوب، مرجع سابق، ص 809- 817.

(2): بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977، ص 16 و17.

ثالثاً: الوسائل القضائية:

تنتهي بحل مفروض على الدول المتنازعة من قبل شخصيات او هيئات مختارة للنظر في نزاع معين. ولكن تبقى العناصر الاساسية للوظيفة القضائية: رفع دعوى، اجراء محاكمة، ضمان حق الدفاع والمساواة للاطراف المتنازعة، صدور قرار قائم على اعتبارات قانونية وملزم لهذه الاطراف وصادر عن هئية مستقلة عنها[1].

(1): محمد المجذوب، مرجع سابق، ص 823.

الخاتمة

وفي ظل العولمة و عصر التكنولوجيا تأثر العمل الدبلوماسي بثورة المعلومات الهائلة فقد ألغت ابتكارات تكنولوجيا الاتصال المتطورة الحدود بين الدول وأغنتها عن آليات الدبلوماسية التقليدية بظهور أجهزة اخترقت الحدود الزمانية والمكانية فظهرت الدبلوماسية الرقمية.

كما ان سرعة تحول الازمات الى صراعات وحروب بشكل مفاجيء لا يمكن التحكم فيها، في ظل عصر السرعة والتقدم والتطور في مجال صناعة الاسلحة، كان له تأثيره في اختيار الوسائل الفاعلة لكبح جماح الازمات، وبات الأسلوب الأفضل في إدارة الأزمة هو الذي يجمع بين الأدوات السلمية وأدوات القوة، فالمفاوضة المدعومة باستعراض القوة بأشكالها المتعددة تكون أكثر فائدة وجدوى من استخدام احد هذين الأسلوبين بشكل منفرد، لذلك فأن الجمع بين المرونة والشدة مبدأ أساسي لا يمكن لمن يدير الأزمة أن يتجاوزه.

وفي النهاية يجب معرفة ركائز ومبدأ الدبلوماسية " إعطاء واحد واتخاذ عشرة".

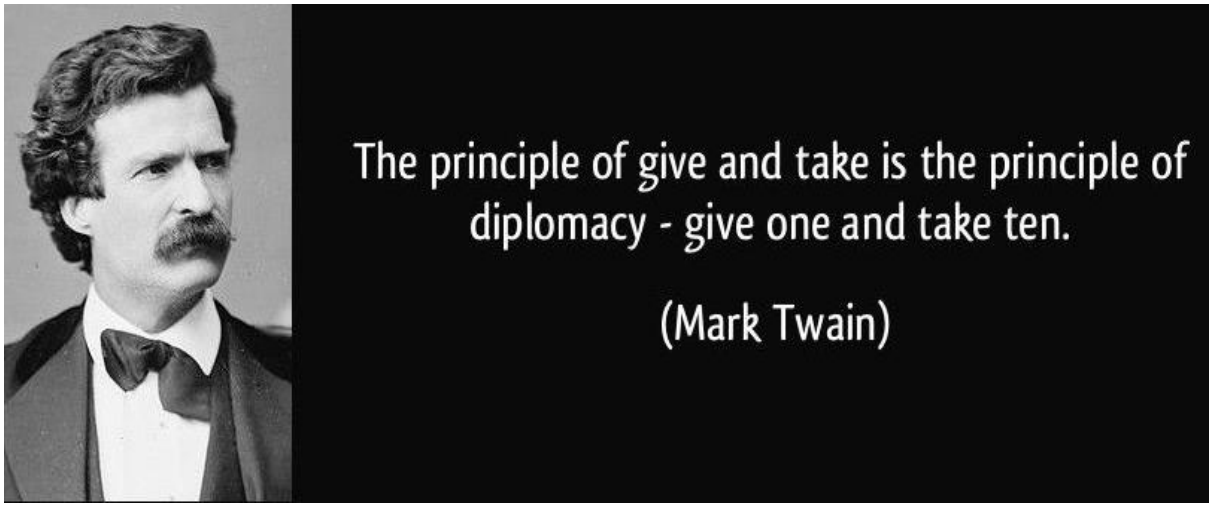

ملحق

الفصل السادس

المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة:

يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها.

الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة

المادة 41: لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية.

المادة 42: إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء "الأمم المتحدة".

المصادر والمراجع

1- ادريس لكريني، إدارة الازمات في عالم متغير، المركز العلمي للدراسات السياسية، المغرب، ط2، 2014.

2- احمد مختار الجمال، المفاوضات وإدارة الأزمات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 107، 1992.

3= إسماعيل صبري مقلد, العلاقات السياسية الدولية ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1979.

4- بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977.

5= سامي الصمادي، إدارة الأزمات، معهد الإدارة العامة ، عمان، 1997.

6= سعيد أبو عباه، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها انواعها قوانينها، جريدة دنيا الوطن، نشر في 2011/10/14.

7- شفيق الغبرا، النزاعات وحلها، اطلالة على الادبيات والمفاهيم، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، عدد171، مايو 1993.

8= طاهر محمود، الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 1997.

9= عثمان عثمان، مواجهة الازمات، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1995.

10- مُحَمَّد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط6، 2007.

11- مُحَمَّد صدام جبر، المعلومات واهميتها في إدارة الازمات، المجلة العربية للمعلومات، تونس، المجلد 19، العدد1، 1998.

12- مُحَمَّد شومان، الازمات وانواعها، جريدة الجزيرة، الكويت، عدد 10325، تاريخ 4 يناير 2001.

13- مُحَمَّد الشافعي، إدارة الازمات، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، مصر، ط1، يناير1999.

14- مصطفى علوي ، إدارة الأزمة الدولية، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي العدد 7 و6، بيروت ، 1983.

15- مالك خضير المحياوي، الولايات المتحدة والأزمات الدولية في المنطقة العربية, رسالة ماجستير ،جامعة بغداد، 1993.

16- Jean Louis Dufour, Les Crises Internationales de Pekin 1900 au Kosovo 1999,Editions Complexe,Belgique,2001

17- Michael Nicholson ; .limited first published great Britain,1970, Analysis English University press